

كلمة  
الدكتور جوزف طرييه  
رئيس جمعية مصارف لبنان  
ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

في  
مؤتمر Planet Lebanon 2010

بتاريخ 29 حزيران – 1 تموز 2010  
Biel - Beirut

أيها الحفل الكريم،

اسمحوا لي بداية أن أنوه بجهود المنظمين لهذا المؤتمر، لما يمثله من أهمية في جمع رجال الأعمال اللبنانيين والعرب المنتشرين في العالم، بهدف تشجيع الاستثمار في مشاريع مثمرة، وبناء جسور تعاون بين لبنان المقيم ولبنان المغترب. ولعل لبناننا هو البلد الوحيد في الأرض الذي يفوق عدد اللبنانيين المنتشرين عدد المقيمين فيه، وهذا مكن قوة نعول عليه كامتداد لنا في بلدان العالم.

يهمني التأكيد، باسم جمعية المصارف في لبنان، دعمنا التام لهذه الملتقيات وورش العمل التي ترفع من مستوى التفكير والنقاش الجدي، وتشجيعنا لكل المبادرات الهادفة على المستويات الوطنية أولاً، ثم في التجمعات الأوسع عربياً ودولياً إيماناً منا بمسؤوليتنا في حماية ثروات شعوبنا، وبدورنا تقديم المشورة في سبيل تنمية إقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

نلتقي اليوم، لنتباحث ونتفكر في شؤون تشجيع الاستثمار في إقتصادنا على ضوء ما عكسته الأزمة المالية العالمية، وهي واحدة من أقسى الازمات المالية التي هزت أقوى الكيانات الاقتصادية وضربت، فيما ضربت، مقومات ومؤسسات طالما إعتقدنا أن متانتها أقوى من أي خضات.

من الملفت بل والمميز ، في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية العالمية وارتدادتها المتواصلة التي لا تزال تثير الاضطرابات وتنفث المخاطر في تجمعات واقتصادات

كبرى، أن يواصل الاقتصاد اللبناني في العام 2010 – على عكس الأزمة - مسيرة نموه القوي الذي يشهده منذ سنوات عدّة، وأن يحقق نمواً حقيقياً بنسبة 8% بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، بعد ارتفاعه بنسب استثنائية بلغت أكثر من 9% في العامين 2008 و 2009.

ولعل مفارقة دخول لبنان في مرحلة نمو اقتصادي نوعي معزز باستقرار سياسي نسبي في اوج مرحلة انكماش الاقتصاد العالمي، تمنح هذا المنتدى ومنبره ميزة خاصة.

ومن المرجح أن يستمر الاقتصاد اللبناني في المرحلة المقبلة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيّدة بسبب توقعات نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام، بمعدلات تتخطى 4,5% للعامين القادمين، وبسبب التوقعات الإيجابية بشكل خاص لمنطقة الشرق الأوسط ومنها منطقة الخليج العربي، بمعدلات ستفوق الـ 5% للأعوام القادمة، وهذه منطقة نحن معها في اندماج وتبادل كثيف للسياحة والتحويلات والاستثمارات والتوظيفات.

وتدل الإحصاءات والأرقام على هذا المسار الايجابي لاقتصادنا اللبناني منها ما يتعلق بفائض ميزان المدفوعات، والتراكم القياسي في احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي رغم أزمة السيولة العالمية، وكذلك ثبات حجم التحويلات الواردة من اللبنانيين العاملين في الخارج والمغتربين، والتقدم النوعي في الاستثمار والتطوير العقاري، وتحسن الصادرات اللبنانية نوعاً ونتائجاً، وإزدياد حركة النقل والسياحة بكل قطاعاتها الى مستويات قياسية، وإنخفاض الفوائد ذات التأثير الايجابي

المباشر على الديون الحكومية، والمحفزة لتوسيع عمليات الائتمان للمؤسسات والافراد، وغير ذلك من المؤشرات الإيجابية الواعدة.

أيها الحضور الكريم ،

ان العنصر الالهم في دورة الاقتصاد الوطني هو القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير حاليا موجودات محلية تفوق 130 مليار دولار، ويملك وجودا مباشرا في 67 مدينة في العالم متواجدة في اغلب دول المنطقة وفي اسواق دولية كبرى. ويؤمن هذا القطاع ما يقارب 20 ألف فرصة عمل لأمهر الطاقات اللبنانية، وهو ايضا احد اهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطوط الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والانتشار والتواجد في الاسواق الاقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية.

وما كانت معدلات النمو هذه في لبنان ممكنة بهذا المستوى الذي يقارب أفضل المعدلات المسجلة في الاقتصادات الناشئة لولا الزيادات الهامة في القروض والتسليفات التي وفرتها مصارفنا لمختلف فعاليات وأنشطة الاقتصاد اللبناني، فيما كان الائتمان في معظم دول العالم في تراجع او توقف او ضمور.

ولم يكن سهلاً كذلك إدارة التدفقات المالية الضخمة التي شهدتها لبنان وما زال منذ عامين ونيف بوتيرة وحجم غير اعتياديين وبتحوّل كثيفٍ الى الليرة غير معهود بدوره. فقد جهدت السلطة النقدية لتحديد آثارها التضخمية من

خلال سياسة واعية للسيولة تمثلت بإصدارات كبيرة لشهادات الإيداع وبتوسّع الحوافز للإقراض بالليرة.

لقد شهد لبنان بالفعل، في السنوات الأخيرة عودة الاقتصاد اللبناني وخصوصاً القطاع المصرفي والمالي سريعاً ليحتل موقعاً متقدماً على لائحة المستثمرين والممولين والمؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية مستنداً الى سلطة نقدية واعية وعصرية والى إدارات مصرفية متمرسة أثبتت قدرتها على التخطيط والتنفيذ بآفاق واسعة ومهارتها في تخطي الصعاب وإدارة التعامل مع أدق الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية وتوجيه إهتمامها مبكراً للاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وإعتماد أحدث التقنيات والتطورات في الصناعة المصرفية الدولية وحسن إدارة فائض إمكاناتها من خلال الانتشار الخارجي إقليمياً ودولياً.

أيها الحضور الكريم،

من دواعي سرورنا أن يكون لبنان قد اجتاز استحقاقات دستورية عزّزت الصورة الإيجابية التي أشاعها بقاء بلدنا العزيز بمنأى عن ارتدادات الأزمة المالية العالمية، ما أوجد مناخاً من الارتياح الداخلي والخارجي يؤمّل أن يُحسن القَيِّمون على الشأن العام الاستفادة منه لترسيخ الاستقرار السياسي والأمني ولتعظيم فرص النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة اللبنانيين، والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة بما يفضي الى تكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تثبيت المناخ الاستثماري الحقيقي.

في النهاية ، ندعو المستثمرين وخاصة اللبنانيين والمغتربين منهم الى التوجه مجدداً بقوة للاستثمار في الاقتصاد اللبناني حيث الفرص متعددة والبنية الاستقبلية متوفرة، ونؤكد أن المصارف ملتزمة مع الدولة والقطاع الخاص بكلّ ما من شأنه تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد ، وتعزيز النمو وتمويل الاقتصاد الحقيقي لما فيه خير المستثمر ومنفعته، وفائدة لبنان وازدهاره.

وشكراً لكم.